الاتفاقيات البترولية

الاستراتيجية الجديدة لقطاع البترول فى الاتفاقيات *

إن التطور هو سنة الحياة ، وبدون تطور أو تقدم لا ترقى البشرية ولا تتقدم الأمم ، ولما كان قطاع البترول فى العالم عامة وفى مصر خاصة يُعَدُّ قطاعًا من أهم قطاعات الدولة لما له من دور مؤثر فى الحياة الاقتصادية للشعب المصرى ، ونظرًا لديناميكية البترول المتغيرة دائمًا ، والمتأثرة دومًا بالمتغيرات العالمية لهذه السلعة الاستراتيجية ، كان من الضرورى مراجعة السياسات والاستراتيجيات ، ودراسة الوضع الحالى لقطاع البترول المصرى ومدى تأثره بالسوق العالمى ، وإلى أين يجب أن نتجه لكى نحافظ – على الأقل – على مكاسب الشعب المصرى فى هذا القطاع الحيوى .

ومن البديهى أن الاتفاقيات البترولية كانت من أهم البنود أو الموضوعات التى كان يجب تقييمها وتطويرها ، وخاصة فى ظل المنافسة العالمية التى تشهدها الآن بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق ، وظهور دول الكومنولث الجديدة كمنافس قوى ليس لمصر فقط بل لبلدان الشرق الأوسط جميعا ، والتى تعتبر المعقل الأساسى لإنتاج البترول ، ومن هذا المنطلق فإن سياسة قطاع البترول اعتمدت على عدة محاور رئيسية من ناحية الاتفاقيات البترولية نوجزها فيما يلى :

المحور الأول :

كان من أهم الموضوعات التى يجب تداركها هى البنود الأساسية فى الاتفاقيات

---

* مقالة للمؤلف ـ مجلة جمعية المهندسين المصرية – العدد الثالث ١٩٩٤ – المجلد الثالث والثلاثون .

البترولية المصرية وتطويرها لتتمشى مع المتغيرات العالمية لما لها من تأثير كبير على عمليات الحفر والاستكشاف وإنتاج البترول ، والتى تتكلف مبالغ طائلة تصل إلى بلايين الدولارات ، هذا بالإضافة إلى احتياجاتها لتكنولوجيا متقدمة لا تتوافر إلا لدى بعض الشركات العالمية الكبرى التى لايزيد عددها على عدد أصابع اليدين فى العالم كله .

وكان من أهم البنود التى شملها التطوير هو بند استرداد التكاليف حيث كان الشريك الأجنبى يسترد تكاليفه على عدد كبير من السنوات ، وحتى عدد هذه السنوات يختلف فيما بينها اعتمادًا على طبيعة الإنفاق سواء كان إنفاقًا استكشافيًا أو إنفاق تنمية ، مما قد يؤدى إلى زيادة مشاكل الفصل بين حسابات الإنفاق المختلفة بين هيئة البترول والمقاول ، ولذلك تم تعديل هذا النص على أن يسترد الشريك إنفاقه على ٥ سنوات سواء كان إنفاقًا استكشافيًا أو تنمية ، بما يؤدى إلى تسهيل مهمة هيئة البترول فى متابعة إنفاق الشركاء ، كما ستعطى الفرصة للشريك الأجنبى أن يسترد نفقاته فى فترة زمنية معقولة وتشجيعه على المزيد من الاستثمار ، كما أن نسبة استرداد التكاليف تمت زيادتها إلى مابين ٣٠ - ٤٠ ٪ طبقًا لاحتمالات المناطق المختلفة وموقعها من تسهيلات الإنتاج القائمة ، وهذا لا يضير الهيئة بشىء حيث أن معظم هذه الاتفاقيات يعود فيها فائض الاسترداد لهيئة البترول ، كما أن جهاز الرقابة على الشركات الأجنبية جهاز فعال ويعتبر رقيبًا على نوعية إنفاق الشريك ولا يعتمد إلا المبالغ التى تم صرفها فعلاً فى أعمال الاستكشاف أو الإنتاج دون أى تبذير .

كما تم أيضًا زيادة مساحة المناطق المعروضة للبحث وبالتالى الفترة الزمنية اللازمة للبحث من ٧ - ٩ سنوات ، وذلك حتى يتمكن الشريك من عمل الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية التفصيلية اللازمة لعمليات البحث قبل البدء فى عمليات الحفر وتكاليفه الباهظة ، كما أن التقدم العلمى فى الطرق السيزمية ثلاثية الأبعاد ، والتى يتم الاستعانة بها حاليًا فى معظم مناطق البحث والاستكشاف ، تحتاج لفترات زمنية طويلة فى تسجيلها وتحليلها ، وتساهم زيادة مساحة المناطق المعروضة فى المزايدات إعطاء الشريك الأجنبى فرصة أكبر لكى يجرب أكثر من فكرة وأسلوب للبحث عن البترول فى منطقة واحدة ، ويؤدى ذلك أيضًا إلى استفادة هيئة البترول من هذا الإجراء لأن الشريك الأجنبى حين يقوم بعمل دراساته لتقييم منطقته فإنه يجريها على رقعة أكبر من مساحة مصر ، وبالتالى تتوافر المعلومات الفنية لدى الهيئة

لمعظم مناطق الجمهورية .

هذا بالإضافة إلى أنه فى المناطق البكر والمناطق النائية ومناطق المياه العميقة بالبحر الأحمر فإن هيئة البترول مستعدة لقبول ما يسمى بالاختيار الجيوفيزيقى أو الاختيار الجيولوجى ، وهذا يعنى أن الشريك فى فترة البحث الأولى غير مطالب بحفر أية آبار إلا بعد أن ينتهى من دراساته الفنية خلال الفترة الأولى ، ويتأكد منها أن هناك احتمالات مشجعة تستحق الحفر وتكاليفه الباهظة .

كما أنه تم التخلص من الروتين فى إصدار الاتفاقيات عن طريق اختصار وقت الإعلان فى المزايدات وقبول العروض وتحليلها ودراستها فى لجان الهيئة المختلفة ، أو مجلس الدولة أو مجلس الوزراء ، أو مجلس الشعب بحيث تأخذ الاتفاقية حوالى سنة فقط من وقت الإعلان عن المزايدة وحتى الاعتماد النهائى ، بالمقارنة بعامين أو ثلاثة أعوام فى الماضى .

المحور الثانى :

العمل على فتح مناطق جديدة غير معهودة من قبل للبحث والتنقيب ، مما يحفز الشركات العالمية الكبرى التى تسعى وراء المناطق البكر رغم خطورتها ، لكن عائدها عادة يكون أكبر بكثير فى حالة تحقيق أى اكتشافات بها ، وتفتح هذه السياسة آفاقًا جديدة لمصر لمضاعفة احتياطياتها من البترول .

وبنظرة سريعة على خريطة مصر البترولية فإننا نرى أنه إلى عهد قريب لا يتعدى عشر سنوات كان خليج السويس هو الحوض الترسيبى الوحيد الذى يحظى باهتمامات الشركات العالمية فى مصر ، ولكن فى غضون السنوات القليلة الماضية شاركت منطقة شمال الصحراء الغربية فى المنافسة على جذب الشركات العالمية للعمل بها نتيجة احتمالاتها البترولية فى صخور عصر الجوراسى العميق .

ومنذ عامين بالتحديد ظهرت منطقة مياه البحر الأبيض المتوسط بقوة كمنطقة ذات احتمالات بترولية عالية ومؤكدة خاصة لاحتياطيات الغاز الطبيعى ، مما أدى إلى جذب الشركات العالمية للعمل فى هذه المنطقة للتنقيب بها ليس فى مناطق المياه الضحله ، فقط بل فى مناطق المياه العميقة والتى تمثل تطورًا هامًا فى مراحل الاستكشاف بمصر .

ومن هذا المنطلق فقد توسعت سياسة قطاع البترول المصرى فى هذا المجال ، فتم طرح مناطق عديدة ليست معهودة من قبل فى مزايدات عالمية متنوعة كان من

نتيجتها أنه تجرى حاليًا الدراسات الفنية تمهيدًا للحفر الاستكشافى فى مناطق حوض وادى النيل من شماله ، مثل منطقة بنى سويف وتعمل بها شركة فينكس ، وحتى جنوبه فى أسوان وتعمل بها شركة ربسول الأسبانية ، مرورًا بمنطقة أسيوط وتعمل بها شركة تكساكو ، كما أن الشركة الدولية الإيطالية مع شركائها (بريتش جاز وإينا إندستريا) يدرسون حاليًا مناطق بوسط وغرب الصحراء الغربية لأول مرة فى تاريخ الاستكشاف بمصر .

هذا بالإضافة إلى فتح مناطق البحر الأحمر فى مزايدة عالمية وستؤتى ثمارها فى المستقبل القريب بإذن الله .

المحور الثالث :

من أهم السياسات التى ينتهجها قطاع البترول فى مجال الاتفاقيات الحفاظ على الشركات العالمية العاملة فى مصر وخاصة الكبرى منها ، حيث تقوم بالعمليات فى مصر حاليًا ٢١ شركة منها سبع شركات أمريكية ، وتسع شركات أوروبية ، والباقى من جنسيات مختلفة ، وسبيلنا إلى ذلك هو تسهيل مهمة هذه الشركات فى القيام بأعمالها على النحو الأكمل حيث نمد لهم يد العون فى شتى المجالات ، وفى جميع مراحل الاستكشاف والإنتاج من عمالة وطنية متنوعة ومدربة تدريبًا عاليًا ، وكذلك تسهيل مهمة شركات الخدمات البترولية المتنوعة فى مصر حيث أن معظم شركات الخدمات تفتح مكاتبها الإقليمية فى القاهرة مما يساعد الشركات العاملة على القيام بأعمالها بشكل أسرع ، كما يتيح لها متابعة التحاليل والعمليات الخاصة بها مع شركات الخدمات أولا بأول ، كما تقوم الهيئة المصرية العامة للبترول بالتنسيق بين جميع الشركات العاملة فى مصر من ناحية إجراء دراسات مشتركة لمناطق امتياز الشركات ، وكذلك فى تنمية الحقول الصغيرة ، حيث أنه من الأنسب اقتصاديًا أن تتكاتف أكثر من شركة عاملة فى منطقة معينة بالتعاون فى بناء أو استخدام تسهيلات إنتاج مشتركة الشىء الذى يعود على الجميع بما فيهم مصر بالخير .

كما أن من سياسة قطاع البترول أن يعاون الشركات العاملة فى تسويق حصتها من الزيت الخام ، إذا رغبت فى ذلك ، أما بالنسبة للغاز فإن الهيئة تشترى حصة الشريك الأجنبى بموجب اتفاقية لبيع الغاز تعقدها الهيئة مع الشريك ، والتى بموجبها تشترى الهيئة على الأقل ٧٥٪ من الكمية المتعاقد عليها طبقًا للاتفاقية ، وتستفيد الهيئة من ذلك بإحلال الغاز محل المنتجات البترولية السائلة ، والذى تشتريه بسعر

يقل عن تلك المنتجات ، وتقوم بتصدير المنتجات ، وكذلك تستفيد من استخدام الغاز بصفته وقودًا أنظف ويدخل فى العديد من الصناعات الهامة .

كما يعمل قطاع البترول المصرى ، بصفة مستمرة ، على جذب أكبر عدد ممكن من الشركات العالمية إلى مصر وذلك عن طريق الإعلان عن مزايدات عالمية بصفة مستمرة ، بحيث أنه فى أى وقت من الأوقات على مدار العام تكون هناك مزايدة عالمية عن مصر وفى أحواض ترسيبية متنوعة ذات احتمالات بترولية مختلفة (زيت أو غاز) فى نفس الوقت ، بما يتيح وييسر على الشركات العالمية العاملة فى هذا المجال أن تتخذ قرارها المناسب فى استثمار أموالها فى أى من مناطق العالم ومن بينها مصر .

هذا وقد نجحت هذه السياسة فى جذب عدد من الشركات الجديدة إلى مصر فى غضون السنوات القليلة الماضية ، كما أن كبرى الشركات العالمية والتى كانت تعمل فى مصر سابقًا وتركت العمل بها منذ عشر سنوات أو يزيد ، قررت العودة مرة أخرى للعمل بمصر وذلك بعد استشعارهم بتحسن وتطوير أسلوب الاتفاقيات البترولية المصرية ، هذا بالإضافة إلى أن قطاع البترول فى العام الأخير فتح الباب للقطاع الخاص المصرى للمساهمة فى أعمال البحث والتنقيب ، ليبدأ من الآن فى اكتساب خبرته فى هذا المجال حتى إذا ما تم الاحتياج إليه مستقبلاً - لسد الفجوة التى قد تحدث نتيجة ترك بعض الشركات العالمية لمصر - ويكون مستعدًا للقيام بهذا الدور على الوجه الأكمل .

كما يقوم خبراء الهيئة المصرية العامة للبترول بعمل ندوات علمية مستفيضة عن جميع المناطق المطروحة فى المزايدات المختلفة فى كبرى عواصم العالم ، التى تهتم بصناعة البترول مثل لندن (أوروبا) ، وهيوستن (بأمريكا) ، وكالجارى (بكندا) ، ويتم التخطيط الآن لعمل ندوات مماثلة فى اليابان حيث يجتمع فيها مندوبو الشركات العالمية للاستماع ومناقشة الخبراء المصريين فى أسلوب الاتفاقيات البترولية المصرية وشروطها ، وكذلك مناقشات فنية خاصة باحتمالات المناطق المختلفة المعروضة بالمزايدة واحتمالات الغاز الطبيعى فى مصر ومجالات تسويقه المختلفة وما إلى ذلك من موضوعات استراتيجية تهم الشركات العالمية ، ويتم عمل هذه الندوات لقناعتنا بأن نذهب إلى الأسواق ولا ننتظر فى أماكننا آملين أن تبحث عنا الشركات العالمية .

كما أن هناك عوامل أخرى سياسية واقتصادية وطبيعية حبا الله بها مصر ساعدت

على جذب العديد من الشركات الأجنبية للعمل بمصر ، ومن أهمها الاستقرار السياسى والأمنى فى مصر بدرجة كبيرة تفوق معظم بل كل البلاد المنافسة فى هذا المجال مع النجاح المنقطع النظير فى السياسة الخارجية ، والتى انتهجتها القيادة السياسية فى تجنيب قطاع البترول المصرى من أى هزات ، قد تؤثر على استمرارية نجاحه أو تقلل من كفاءته وإنتاجيته وبالتالى فى دوره كأحد الدعائم الأساسية للدخل القومى فى مصر .

مراحل تطور نوعية الاتفاقيات البترولية التى مرت بها صناعة البترول المصرية

نظام الإتاوة والإيجار :

بدأت هذه المرحلة فى ١٨٨٢ واقتصرت على تحصيل الإتاوة والإيجار والضرائب ، وبعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ارتفعت الإتاوة إلى ١٥ ٪ وبصدور قانون ١٣٦ لسنة ٤٨ فقد نص فيه على اعتبار جميع الخامات المعدنية ملكًا للدولة ، وقضى أن تكون تراخيص البحث محددة بقوانين وأن تكون تراخيص الاستغلال عن طريق شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس .

نظام المزايدة والتخلى :

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، حيث صدر قانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الذى نص على وجوب طرح المناطق فى مزايدات عامة .

نظام المشاركة :

فى عام ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وفيه تحمل الشريك الأجنبى جميع تكاليف البحث بالإضافة إلى الإيجارات والمنح والضرائب ، وبعد الاكتشاف التجارى وبدء الإنتاج ، تساهم الهيئة مع الشريك الأجنبى فى إنشاء شركة مشتركة لتقوم بالعمليات ، على أن يسترد الشريك الأجنبى نصف تكاليف البحث ويوزع الإنتاج مناصفة بين الطرفين .

نظام اقتسام الإنتاج :

وهو السائد فى مصر اعتبارا من عام ١٩٧٣ وحتى الآن ، وقد أخذت به عديد من الدول كنموذج .

استحداث نص الغاز فى الاتفاقيات :

فى نهاية عام ١٩٨٠ ، على أساس " تكوين احتياطى مؤمن من الغاز قدره (١٢) تريليون قدم مكعب " ، بعد ذلك يمكن تصدير الغاز مسالاً ، كما يتنازل الشريك الأجنبى إذا رغب عن الغازات المكتشفة فى حدود ٧ بلايين متر مكعب أو أكثر حيث يتم تعويضه عن مصاريف البحث ، وبدون مقابل لأقل من ذلك .

وفى عام ١٩٨٦ استحدث تطبيق بند اقتسام الإنتاج الخاص بالزيت الخام على الغاز ، على أن يتم تقييم نصيب الشريك الأجنبى من الغاز (محلى) بسعر المازوت متوسط الكبريت (عالميًا) .

وفى عام ١٩٩٢ استحدث التغير بربط تسعير الغاز على أساس خليط زيت خام خليج السويس وبالوضع السارى عالميًا لتحقيق الخطة القومية فى الانتشار والتوسع فى الاعتماد على الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة بالبلاد .

obeikandl.com